الفصل الرابع

ماذا بعد الاغتيال

ولم يترك الاحتلال الإنجليزي حادثة اغتيال بطرس غالي تمر دون أن يستخدمها لزرع الشقاق بين عنصري الأمة المصرية من مسلمين وأقباط، وفي الإسراع للقضاء على الحركة الوطنية، فقد شنّت الصحف الموالية للاحتلال وبعضها من الصحف القبطية هجومًا كبيرًا على الحركة الوطنية واتهمتها بالتعصب الديني، ووصفت الاغتيال بأنه اغتيال وراءه دوافع دينية، ودعت إلى إيجاد فرق من الاحتلال تجوب المدن لحماية الأقباط، ودعت لإغلاق الصحف التي تحرض على كراهية الأقباط.

وأعلن بعض ذوي الاتجاهات المتطرفة من الأقباط عزمهم اللجوء لدولة قوية تكون عضدًا لهم في المستقبل، وبذلك جعل هؤلاء من الحادث مأتمًا قائمًا، ودعوة للثأر والانتقام، ودعوة لأن يحكم الإنجليز مصر مباشرة؛ لأن الخديوي عباس في نظرهم كان يساند الحركة الوطنية، بل إن البعض دعا إلى إلغاء الجيش المصري وزيادة قوات الاحتلال.

وقد عارض هذا الاتجاه عقلاء الأقباط الذين نفوا عن الحادث أي صفة دينية، ومن أمثال هؤلاء "نصيف المنقبادي" و"مرقص حنا" و"مرقص فهمي" وغيرهم.

وقال مرقص حنا بأن التعصب إذا كان موجودا فلا قضاء عليه إلا بالدستور، ودعا الأقباط إلى كتابة العرائض من أجل الدستور.

ويؤكد المؤرخ طارق البشري في كتابه "المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية" أن اغتيال بطرس غالي أوجَدَ نوعًا من الأسى والحزن في أوساط الأقباط على اعتبار أن الرجل كان أول قبطي يتولى هذا المنصب منذ تاريخ طويل في مصر، وأن بعضًا من مثيري الشقاق

حاول استغلال هذا الحادث لإثارة الخلافات الطائفية، بالرغم من أندوافع الاغتيال كانت سياسية، وهو ما أكده المعتمد البريطاني في مصر الدون جورست من أن الباعث على قتل بطرس غالي لم يكن لثأر شخصي أو لتعصب ديني وإنما كانت جريمة سياسية، وكذلك ما أكده المحامي القبطي المعاصر للحدث "مرقص فهمي" من أنه إذا كان الورداني قتل بطرس غالي تعصبًا فليس ذلك دليلًا على أن كل المسلمين أرادوا هذا القتل.

وقد بلغ من عمق الحادث وترسبه في وجدان الأمة أن ظل صداه يتردد حتى تناقله الشعب في طول البلاد وعرضها.

ولكن وقوع الجناية على رئيس وزراء قبطي وهذه حقًا مصادفة سيئة، جعل فريقًا من الأقباط يتصور أن القتل كان لأسباب دينية، فلقد كان بعض من رجال الحزب الوطني يرى أن الرجل قد خان وطنه وآذاه.

ولكن الصحف القبطية، ومعها كثير من القبط، كانوا يرون أن هذه الجريمة، التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر الحديث، لم ترتكب إلا بدافع من التعصب الديني، وأن بطرس غالي لم يقتل إلا لأنه قبطى. واتهموا الحزب الوطني بأنه هو الذي هيج الرأي العام عليه بكتاباته واحتجاجاته على معاهدة ١٨٩٩ ودنشواي وقانون المطبوعات وقانون النفي الإداري، واعتبروا أن تحريض صحف الحزب المستمر قد ساهم على الأقل في تهيئة أسباب الاغتيال.

وعند ذاك انحرف بعض أفراد حركة القبط انحرافًا خطيرًا، فزادوا على الكتابة في الصحف القبطية الشكوى إلى الصحافة الإنجليزية، والنقل عنها في صحفهم، وسافر بعض

رجالهم إلى إنجلترا، شاكين مستنجدين. ودعوا إلى إيجاد فرق من الاحتلال تجوب المدن لحماية الأقباط، وإغلاق الصحف التي تحرض على كراهية الأقباط.

وأعلن الأقباط اللجوء لدولة قوية تكون عضدًا لهم في المستقبل، ودعوة لأن يحكم الإنجليز مصر مباشرة؛ لأن الخديو عباس في نظرهم كان يساند الحركة الوطنية، ودعوا إلى إلغاء الجيش المصري وزيادة قوات الاحتلال.

ورددت الصحف البريطانية، كما ردد الكولونيل «روزفلت» هذه التهمة، واستغلال هذا الحادث في تفجير الخلافات الطائفية. كما أنها من القضايا السياسية التي حاولت إنجلترا استغلالها والتنديد بها، وإثارة الفتنة الطائفية في مصر من خلالها.

المؤتمر القبطي والمؤتمر المصري:

استغلت الصحافة القبطية الحوادث البسيطة التي كانت تحدث من الجماهير المتعاطفة مع الورداني، وسيلة لإثارة جماهير الأقباط، وأخذت جريدة «المقطم» الموالية للإنجليز تنشر الروايات المختلفة والمهيجة لمشاعر المسيحيين المصريين، وراح «فانوس» يدعو للاحتلال ولحكم كيتشنر وبأنه لا سلامة للأقباط إلا مع الاحتلال، وعندما قدم المفتي فتواه في قضية الورداني، استخدمتها الصحافة الاستعمارية وسيلة للطعن في الإسلام وإثارة الأقباط. وقالت «الجازيت» تعليقًا على الفتوى:

«إن الشريعة الإسلامية لا تحسب حياة الوزير المسيحي الأول شيئًا مذكورًا في جنب أحقر المسلمين».

ونهجت الصحافة الاستعمارية الأخرى على غرار الجازيت، فقد مسخت المستند الأصلى الذى ساق فيه المفتى أسباب الرفض، لتوّهم الناس أنه بمقتضى الشريعة الإسلامية لا

يمكـن الحكـم عـلى مـسلم قتـل مـسيحيًا بـالموت. وبعـد أن شـاعت في أوروبـا تلـك الـصورة المسوخة وعملـت عملهـا في إثـارة الحفيظـة الدينيـة في إنجلـترا أرغـم «جـراى» عـلى إظهـار المستند الأصلي، فظهر أنه مستند عادى اتبعت فيه أوضاع اصطلاحية.

ومن هذا الجو المشحون بالكراهية الدينية والإثارة العنـصرية، كـان لابـد وأن يـؤدي إلى مواجهة أكبر وأخطر انقسام، وفعلًا تحول المؤتمر الأصلي للأقباط الـذى كـان مزمعًـا عقـده في ١٩١٠ لبحث مشاكل الطائفة إلى مؤتمر عنصري، وتبعه مؤتمر آخر سمي المؤتمر المصري، وقد تما بتحريض المستعمرين.

نـشطت الـدعوة لعقـد المـؤتمر القبطـي في أسـيوط بعـد أن فـشلت مـساعي العقـلاء مـن الفريقين، مثل إسماعيل أباظـة، وواصـف غـالي في الحـد مـن عنـف الثـائرين وكـبح جمـاحهم. وترددت الحكومة المصرية في التصريح به خشية الفتنة واضطراب الأمن، وطالبـت بعقـده في العاصمة حتى يمكن تلافي ما قد ينجم عنه.

وحاول البعض ممن يصطادون في الماء العكر أن يستغل اجتماع المؤتمر القبطي الذى تقرر عقده في سنة ١٩١١ في تقوية النزعة الطائفية. كان من المقرر أن يعقـد المـؤتمر لبحـث مـشاكل الأقباط وخاصة تأييد سلطة المجلس المالى بحيث يكون له الإشراف على حسابات الطائفة في الأوقـاف، واشـترك في المـؤتمر بعـض العنـاصر الوطنيـة أمثـال مـرقس حنـا، ومـرقس فهمـي والكاتب توفيق حبيب.

وعـلى كـل، قـررت الحكومـة المـصرية عقـد المـؤتمر القبطـى بنـاء عـلى موافقـة الحكومـة البريطانيـة، فـتم انعقـاده في يـوم الأحـد ٥ مـارس سـنة ١٩١١، بـدعوة مـن مطـران أسـيوط وبرئاسة بشرى حنا بك، واستمرت جلساته إلى يوم الأربعاء ٨ مارس.

وانحصرت مطالبه في:

- طلب العطلة يوم الأحد بجانب الجمعة.
- أن تكون قاعدة التوظف هي الكفاءة وحدها دون نظر إلى نسبة الأقباط العددية في السكان.
- وضع نظام لمجالس المديريات يكفل للأقباط تمتعهم بالتعليم حتى لا يقتصر التعليم على الدين الإسلامي وحده في المدارس الأولية.
- وضع نظام يكفل تمثيل كل عنصر مصري في المجالس النيابية.
- جعل الخزينة العمومية مصدرًا للإنفاق على جميع المرافق المصرية.

وأخذت بعض الصحف الاستعمارية تدعو المجتمعين إلى أن يحذوا حذو المسلمين في الهند، الذين اتحدوا وشكلوا الحزب الإسلامى الهندي وحتى تحدث الحكومة البريطانية نوعًا من التوازن بين المسلمين والأقباط.

وفي المقابل تولى مصطفى رياض باشا الدعوة إلى مؤتمر مصري ينظر في شؤون المصريين جميعًا– أقباطًا ومسلمين– وسمّاه المؤتمر المصري، ولم يسمه المؤتمر الإسلامي، تأكيدًا لوحدة الأمة، وتجاهلًا للأساس الطائفي الذى قام عليه المؤتمر القبطي.

وتم انعقاد المؤتمر برئاسة مصطفى رياض في يوم السبت ٢٩ أبريل عام ١٩١١، وظل منعقدًا إلى يوم الأربعاء ٤ مايو عام ١٩١١. وقد رجا الرئيس المجتمعين في مفتتح المؤتمر أن يحكموا روح العدل وتأييد الروابط الوطنية في مداولاتهم، وأن يكون التسامح، الذى عرف عن الإسلام، رائدهم فيما يقولون. وتلاه لطفي السيد بتلاوة تقرير اللجنة التحضيرية، فأكد أن المؤتمر يبحث في المصلحة العامة، وينظر في التوفيق بين العناصر المؤلفة للوحدة المصرية التي كاد يتصدع بناؤها من جراء المؤتمر القبطي.

وتوالى الخطباء في هذا المؤتمر الثاني واعترفوا جميعًا بأن:

- الأمة المصرية كلها من عنصر واحد.
- نواب الأقباط في المجالس التشريعية قليلون.
- نظام التوظيف في الحكومة مختل فاسد.
- الحقوق والمرافق في مصر يجب أن تكون على الشيوع بين جميع المصريين على السواء لا امتياز لواحد منهم على أحد بكونه مسلمًا أو مسيحيًا أو يهوديًا.
- الإنجليز هم الذين بدأوا سياسة التفرقة.

وبانتهاء المؤتمر الأخير، انتهت الضجة كلها وعادت الأمة إلى صفائها السابق رغم ما حاوله الإنجليز من إشعال نار الفتنة، ومن أهم نتائج المؤتمر شعور السير «ألدون جورست» أن سياسته هى المقصودة بهذا الهجوم القبطى، فكتب تقريرًا إلى حكومته يتنصل من ذلك، مدعيًا أنه لم يسمع قبل ذلك عن هذه الشكوى، ولكن ذلك لم يكن يعنى في الواقع غير الفشل الذريع للسياسة البريطانية في مصر، التي أرادت أن تستفيد من الانقسام الذى يحدثه المؤتمر لتصفية الحركة الوطنية، فلم يكن بد من تغييرها وتغيير من يمثلها، فعُين اللورد «كيتشنر» معتمدًا بريطانيًا جديدًا.

واعتبر الأقباط هذا التعيين انتصارًا لهم، خاصة وقد بدأ «كيتشنر» عهده الجديد بإلغاء قانون المطبوعات، ولكن ليس معنى ذلك أن حال مصر قد تحسنت في هذا العهد الجديد بل ظلت سيئة.

وأخيرًا عرف المصريون أن خيرهم في إخراج اليد الأجنبية التي تسعى دائمًا إلى النيل من وحدتهم وعلى الرغم من هذا الظلام الذى أحاط بمصر والمصريين في هذه الفترة، لم يكن

دعاة الشقاق من القبط يمثلون أغلبية فيهم، ولا استطاعوا أن ينجحوا في جذب الكثيرين إليهم، ولا كانوا يقصدون دعوة انفصالية. كذلك كان الشأن بالنسبة لذات الدعاة من المسلمين، إذ غلبت كفة العقلاء من الفريقين وأخذوا يهاجمون أى تماد في الشقاق ويحذرون منه سواء كانوا من الحزب الوطني أو حزب الأمة أو العاملين في الحياة العامة من ساسة أو كتاب أو أدباء.

ونذكر هنا رسالة من واصف غالي إلى إسماعيل صبرى «من شعراء الطبقة الأولى في العصر الحديث (١٨٥٤-١٩٢٣)»، يرجوه التوسط في الصلح بين الطائفتين بعد قتل أبيه (بطرس غالي):

سعادة سيدى المفضال إسماعيل باشا صبرى

«قيل إن الشعراء أنبياء، إذ هم ساسة الأفكار وقادة الشعوب، فعسى أن يتبعك شعب مصر فتسلك به مسلك الحق والشرف. والآن يجب على كل عضو من أعضاء العائلة المصرية أن يعمل لما فيه التوفيق بين جميع العناصر، وقد رفعت صوتي الضعيف مناديًا بالاتحاد والوئام. على أنى لست ذلك الرجل الذى في استطاعته أن يحرك عواطف الأمة.

فهل لك يا سيدى أن تبذر بذور السكينة والوفاق، لتثبت شجرة المحبة والصفاء، فتثمر ثمار العز والمجد للبلاد. لعمري إن صوتك هو المسموع المجاب، فنظمك سحر يجمع القلوب المتنافرة. وها نحن على مقربة من تاريخ ذكرى وفاة صديقك الحميم (٢١ فبراير). فهل تتفضل بنظم قصيدة تضمنها ما كنت ذكرته لى في كتابك الكريم (مثل الأقباط والمسلمين في مصر- وهما العنصران المكونان للأمة- كمثل العينين في الوجه، يؤلم اليمنى ما يؤلم اليسرى).

وتكللها بالدعوة إلى أن يكون جدث الفقيد العظيم الحافظ كعبة يقصدها الوطنيون، ووصلة الارتباط المتين بين الأقباط والمسلمين. وإني أشكرك من أجل ذلك باسم والدى، بل بصفتى ابنًا حنونًا على وطنه وأمته، وتفضل بقبول احترام أخيك لك ود أبيه».

ويلبى إسماعيل صبري الدعوة، فيكتب قصيدة يتحدث فيها عن مصاب المسلمين والقبط في بطرس غالي، قائلاً:

عشر القبط يا بنى مصر في السراء قد كنتم وفي الضـــراء

قد فقدنا منا ومنكم كبيرًا كان بالأمس زينة الكبراء

فأقمنا عليــه في كـل نـاد مأتمًا داويًا بصوت البكـــــاء

ومزجنا دموعنا بدموع بذلتها عيونكم في سخـــاء

ورأينا فتك الرزيئة بالعقل وفعل المصاب بالعقـــلاء

بارك الله فيكم أنتم الناس وفاء إن عد أهل الوفـاء

ثم يطلب إلى المسيحيين أن يصموا آذانهم عن دعاة الشقاق الذين يبذرون بذور الجفاء، فيقول:

لا تطيعـــوا منـــا ومنكـــم أناسًا بذروا بيننا بذور الجفـــاء

لا تولوا وجوهكم شطر من عكر ما في قلوبنا من صفـــــاء

إن دين المسيح يأمر بالعرف وينهى عن خطـة الجهـــــلاء

لا يكن بعضنا لبعض عدوًا لعن الله مستجيبى العـــداء

كما ينبغى أن نشيد بجهود الكثير من أبناء هذه الأمة من الأقباط الذين استطاعوا أن يضعوا الحادث في حجمه الحقيقى وأن يتصدوا بحكمتهم البالغة وبصيرتهم النافذة إلى بعض

هذه القلة التي أرادت أن تصطاد في الماء العكر وتحاول إشعال الفتنة الدينية. ونفي فكرة وجود خلفية دينية أو طائفية وراء عملية الاغتيال أمثال «نصيف المنقبادي»، و«مرقس حنا»، و«مرقس فهمي».

كتب مرقس فهمي المحامى يقول:

«إذا قتل الورداني تعصبًا وحده أو شركاؤه، فليس ذلك دليلًا على أن كل المسلمين أرادوا هذا القتل بسببه.. التضامن هو روح الوطنية وروح كل اجتماع، فلا وطن بدونه، ولا مسلم بدونه، ولا أقباط بدونه».

كما ألقى خطبة في اجتماع عقده القبط بحديقة الأزبكية، ينفي فيها عن المسلمين تهمة التعصب، مسفهًا أقوال الذين يتهمون طائفة من الأمة بالاشتراك في اغتيال بطرس غالي جملة، ويحصر عمل الورداني في شخصه، مؤكدًا أن الجريمة التي راح ضحيتها رئيس الحكومة عمل يأسف له كل مصرى مسلمًا كان أو قبطيًا.

وقال مرقس حنا:

«إن التعصب إذا كان موجودًا فلا قضاء عليه إلا بالدستور، ودعا الأقباط إلى كتابة العرائض من أجل الدستور».وكتب الأستاذ نصيف جندى المنقبادى المحامى إلى جريدة «الإكليز» في باريس خطابًا يقول فيه:«اسمح لي بصفتي مصريًا أن أقرر بعض نقط تتعلق بمقتل بطرس غالي باشا رئيس الوزارة المصرية، ليس من اختصاصي تقدير عمل إبراهيم الورداني، ولكنى أريد من صميم فؤادي أن أبعد التهم التي أشاعها الإنجليز في العالم ضد هذا الشاب، ليقللوا من النتيجة السياسية لعمله، فقد اتهموه بأنه فتى مختل الشعور، قليل الذكاء وأنه أطاع داعي التعصب بقتله بطرس باشا غالي المسيحي، الذى يقولون إنه كان حرًا ووطنيًا».

«أنا أعرف الورداني شخصيًا فهو فتى شديد الذكاء كثير المعارف، ملأت صدره الوطنية الحرة وليس شخصًا متعصبًا.. وأنا بصفتى قبطيًا - أعنى مصريًا مسيحيًا- أصرح بأن حركتنا هى حركة وطنية مجردة ترمي إلى الترقي والحرية.. وما تهمة التعصب الإسلامي إلا من إشاعات الإنجليز التي يشيعونها ليبرروا المظالم التي يرتكبونها في مصر».

من ناحية أخرى، فقد أثبت التحقيق وأثبتت المحاكمة، أن الاعتداء سياسي بحت، وأن أسبابه ودوافعه سياسية لا دخل للدين فيها بأى شكل من الأشكال، إن جريمة اغتيال بطرس باشا غالي غير تعصبية أو طائفية.

وقد افتتح السير الدون جورست المعتمد البريطاني في مصر تقريره عن الحالة العمومية لسنة ١٩١٠ بقوله:

«حدث في الأيام الأخيرة من المدة التي تنطوى تحت هذا التقرير جريمة من الجرائم العظيمة عديمة الجدوى التي تشوه محاسن عصرنا من حين إلى حين والتي لم تكن معروفة في مصر من قبل لحسن الحظ. أما الباعث على ارتكاب الجريمة فسياسي، ولم يكن للقاتل ثأر شخصى على القتيل ولا كان مدفوعًا بعامل التعصب الديني».

ودل على هذه الحقيقة تكرار حوادث الاعتداء السياسي بعد هذه الحادثة، دون أن يكون لديانة المعتدى عليهم أثر ما في توجيهها، ولا في الباعث عليها. ولقد كانت هذه الحادثة وما صاحبها من اتهام الجانى بالتعصب الدينى، بداية تنكر فريق كبير من الأقباط للحركة الوطنية، حتى اضطر قادتهم الأحرار، وفي مقدمتهم الأستاذ ويصا واصف، والأستاذ مرقس حنا، إلى التردد وقتًا عن متابعة الحركة، مراعاة للفريق الساخط من الأقباط فلم يشترك الأستاذ ويصا واصف مثلًا، وقد كان من كبار أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني، في المؤتمر الوطني، الذى اجتمع ببروكسل في شهر سبتمبر ١٩١٠، وخسرت الحركة الوطنية وقتها مساهمته فيها.

ومن الحقائق التي تؤكد غياب البعد الطائفي فيما حدث:

- اختيار بطرس باشا من قبل الخديو الذى كان يمثل فكرة الجامعة الإسلامية، ولما حاول جورست أن يلفت نظره إلى أن دين بطرس غالي ليس هو دين الأغلبية، ازداد الخديو إصرارًا على تعيينه رئيسا للحكومة؛ لمصريته ليس إلا.
- لقد استقبل الحزب الوطني وزارة بطرس غالي استقبالًا حسنًا، كما أن محمد فريد قد كتب في معرض الترحيب بالحكومة أن الأمة على استعداد لنسيان الماضى وفتح صفحة جديدة، فإذا كان بطرس غالي قد فقد بعد ذلك الوطنيين فلا جدال أن ذلك يرجع إلى سياسته وليس إلى ديانته.

كلمة أخيرة

فقد كان واصف باشا غالي وزير خارجية مصر في وزارات الوفد منذ أيام سعد زغلول، وكان الحديث يدور دائمًا عن وطنيته وكفاءته وأدبه. ونجده يغادر باريس على عجل لمجرد سماعه أن سعد باشا زغلول قد ضمه للوفد وليشارك في الثورة، وعندما سأله الإنجليز مذهولين: «كيف تنضم لقتلة أبيك؟ فقال: «أفضل أن انضم لمن قتلوا أبى على أن انضم لمن قتلوا وطنى». ويغادر مكرم عبيد، دون أن يدعوه أحد، منصب سكرتير المستشار الإنجليزي لوزارة العدل لينضم للثورة. ليس هذا فحسب، بل إنه عندما يختلف سعد مع عدلى يكن حول «مشروع ملنر»، ينفض السبعة المسلمون من حول سعد ولا يبقى معه متمسكًا بالحق الوطني غير واصف غالي وسينوت حنا بك.

وعندما ينذر سعد بضرورة إيقاف نشاطه أو النفي ٧ ديسمبر ١٩٢١، لا يرفض الإنذار غير مصطفى النحاس وويصا واصف وسينوت حنا وواصف غالي ومكرم عبيد. وهذا ما سجله التاريخ، وليس واصف غالي في نهاية الأمر إلا ابن بطرس غالي، فالمسألة ليست دينًا بل سياسة.[1]

[1] - د.خالد عزب المشرف على مشروع ذاكرة مصر المعاصرة ، صفاء خليفة باحثة في مشروع ذاكرة مصر المعاصرة.